AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
Publisher: College of Economics and Management - Wasit University

التحليل الاقتصادي للعلاقة التبادلية بين المؤسسات السياسية والفساد السياسي وأثره في النمو الاقتصادي في العراق

للمدة (1996.2022)

أ.م. د. هاشم محمد سعيد رشيد[1] م عدله عبدالله سعيد[2] م . م ريفنك خليل سعدالله[3]

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة زاخو

ملخص

يعد الفساد السياسي وإساءة استعمال السلطة من لدن السياسيين من أخطر أنواع الفساد التي تجسد مدى غياب أي دور للعوامل المؤسسية وسبباً لانتشار الانماط الاخرى للفساد؛ إذ تناقش هذه الدراسة طبيعة وأنماط الفساد السياسي وآثارها الاقتصادية خصوصاً أنها تؤدي إلى تعزيز التبعية السياسية للقوة الاقتصادية في المجتمع واحتكار القرار الاقتصادي من لدن فئات معينة وأصحاب رؤوس الاموال الكبيرة والسياسيين الجدد من أجل تحقيق مكاسب خاصة في ظل غياب دور الرقابة والمحاسبة الحكومية، واستبعاد وتهميش أي دور للطبقات والشرائح الاجتماعية الأخرى.

تبين الدراسة أن الأنظمة السياسية بأنواعها المختلفة معرضه للفساد السياسي إلا أنها تختلف في مدى انتشار اشكالها وصورها، وأن درجة انتشارها لا تعتمد على طبيعة الانظمة السياسية سواءاً كانت الديكتاتورية أو الديمقراطية، وتم تحليل هذه الظاهرة في العراق وعلاقتها بالمؤسسات القائمة، واستنتجنا ان هناك علاقة الوثيقة بين المؤسسات السيئة (ضعف اداء ابعاد الحكم) ومدى تفشي الفساد السياسي في أي بلد ما مما يترك اثراً سلبياً في النمو الاقتصادي خلال مدة الدراسة، إذ لاحظنا تفشي كافة صور الفساد السياسي فيها بعد مدة التغيير السياسي سنة 2003 كالرشوة والمحسوبية واستغلال المناصب العامة والرشوة الانتخابية والتلاعب بنتائجها، مما نجم عنها نتائج سلبية تتمثل في فقدان الثقة بالأحزاب السياسية وهدر المال العام وضياع الفرص اللازمة للنهوض بالواقع الاقتصادي والموارد البشرية والمالية المتاحة في المجتمع.

كلمات المفتاحية: الفساد السياسي، المؤسسات السياسية، النمو الاقتصادي، الاحزاب السياسية، الديمقراطية

Abstract

Political corruption and abuse of power by politicians is one of the most serious forms of corruption that reflects the absence of a role for institutional factors and the reason for the spread of other types of corruption. This study discusses the nature and patterns of political

corruption and its economic effects, especially as it leads to enhancing the political subordination of economic power in society and decision-making Economic, The monopoly of economic decision by the rich classes and the owners of large capital and new politicians in order to achieve special gains in the absence of the role of control and government accountability, and the exclusion and marginalization of any role of the classes and other social segments.

The study shows that all political systems of different types are subject to political corruption, but they differ in the extent of the spread of their forms and forms. The degree of their spread does not depend on the nature of the political systems, whether dictatorship or democracy. This phenomenon was analyzed in Iraq and its relationship with the existing institutions. The poor institutions (weak performance of the dimensions of governance) and the extent of the spread of political corruption in any country, where we observed the outbreak of all forms of political corruption after the period of political change in 2003, such as bribery and cronyism and exploitation of public offices and bribery and electoral manipulation, Which resulted in the loss of confidence in political parties, the waste of public funds and the loss of opportunities needed to promote the economic reality and human and financial resources available in society.

Keywords: political corruption, political institutions, Economic growth, political parties, democracy.

المقدمة

يعد الفساد السياسي بأشكاله المختلفة معضلة تعاني منها العديد من الدول النامية ويشكل عقبة امام عمليات الاصلاح الاقتصادي والاداري بحكم ارتباطها بظهور نمط الدول الاستبدادية غير الديمقراطية أو شبة الديمقراطية التي ما زالت النخب الحاكمة تسيطر على مصادر الثروة والموارد الاقتصادية والمعاملات التجارية فيها. كما يعكس الفساد مدى غياب المشاركة السياسية الحقيقية في صنع القرارات وادارة الحكم، ومن ثم احتكارها عند فئات معينة، بحيث يكسبون من وراء استغلالهم للسلطة السياسية الكسب غير المشروع للثروة، ومن ثم إخضاع المؤسسات السياسية والاقتصادية لخدمة المصالح الفردية.

يعد الفساد السياسي في العراق الحاضنة لأنواع الفساد المالي والاداري الذي يوفر الحماية القانونية لمرتكبيها من النخب السياسية الذين يستعملون المقدرات والثروات الاقتصادية للبلد لتحقيق المكاسب السياسية، وأن الفساد أدى إلى نهب المليارات من اموال الدولة بطرق غير شرعية واستنزاف للموارد المتاحة عن طرق استغلال مواقع النفوذ السياسي لتوجية القوانين والتشريعات لغرض تحقيق مصالح خاصة بالنخب الحاكمة.

وعندما ينتشر الفساد السياسي في بلد ما، سيتحول رجال السياسة وذوي النفوذ السياسي إلى فئات معطلة للقوانين والتشريعات بحيث تفقد الحكومة هيبة مؤسساتها بالإضافة إلى فقدان أدوات الرقابة والمساءلة في محاسبة المفسدين، وبذلك سوف تفتقر الحكومة إلى مبادىء الشفافية في الامور المالية والاقتصادية وتزداد الملاحقات القانونية ضد مؤسسات المجتمع المدني والصحافة الحرة والناشطين في مجال مكافحة الفساد، وكل هذه الاجواء تتناسب مع تطلعات الفاسدين السياسيين والاستمرار في نهب وهدر موارد الدولة لصالحهم.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في ان الفساد السياسي هو الحاضنة الاكبر لكافة انواع الفساد الاداري والمالي والاقتصادي من خلال استغلال الموقع الوظيفي والحكومي من قبل النخب الحاكمة والمتنفذة للتصرف بأموال وثروات الدولة، وذلك من خلال إساءة استعمال للسلطة كالاختلاس والرشوة والمحسوبية، وكذلك عن طريق استعمال ادوات التأثير في العملية الانتخابية والعبث بمواد الدستور وتعطيل القوانين وتفسيرها بملا يتلاءم ومصالحها، بالإضافة إلى غياب مبدأ تكافؤ الفرص والخسائر الاقتصادية الناجمة عن هذه الظاهرة، وبقاء العناصر الفاسدة لمدة طويلة في مواقعهم الوظيفية.

أهمية البحث

تأتي اهمية البحث في اختلاف الاجراءات القانونية في ملاحقة الفساد السياسي، لان اجراءات تمويل الاحزاب والتيارات السياسية قد تعد قانونية في بلد معين وغير قانونية في بلد آخر، حيث تحولت ممارسات الفساد في العراق إلى ممارسات مشروعة وقانونية بفعل وجود مجموعات المصالح والنخب المهيمنة التي تسيطر على المؤسسات العامة. وتهدف البحث الإجابة عن الأسئلة الاتية:

ـ كيف تؤثر طبيعة المؤسسات السياسية في النمو الاقتصادي؟

ـ ما مدى العلاقة بين المؤسسات السياسية والاستقرار السياسي وتحقيق النمو الاقتصادي في العراق؟

ـ ما النتائج السلبية للفساد السياسي؟

هدف البحث

يكمن هدف البحث في تفسير العلاقة الموجودة بين نوعية المؤسسات السياسية والفساد السياسي بمختلف اشكالها في العراق، لأن الفساد المتفشي في البلد وهو سياسي بالدرجة الأولى وينبع من الهرم السياسي بمؤسساتها المختلفة وتنتشر داخل المجتمع.

فرضية البحث

تقول فرضية البحث أن توجد علاقة تبادلية وثيقة بين نوعية للمؤسسات السياسية والنمو الاقتصادي، حيث ان المؤسسات السياسية الجيدة تؤدي إلى زيادة الاستقرار والنمو الاقتصادي، وبالتالي تكوين المؤسسات الاقتصادية الجيدة بشكل يضمن حقوق الملكية وتقليل الفساد والتوزيع العادل للثروة ومنافع النمو.

منهجية البحث:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على ما متوفر من كتب وبحوث والتقارير الرسمية الدولية التي تناولت التحليل الاقتصادي للعلاقة التبادلية بين نوعية المؤسسات السياسية والفساد السياسي وبيان نتائجها الاقتصادية على النمو والتنمية والرفاهية، ومن ثم المنهج التحليلي القياسي لبيان أثر المؤسسات السياسية وبعض المتغيرات الاقتصادية في النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة (1996 – 2022) اعتماداً على البيانات القطرية التي تصدر عن مؤسسة البنك الدولي.

1. الفساد والفساد السياسي: الاطار المفاهيمي

1.1: المفهوم الاقتصادي للفساد

لا يوجد هناك تعريف واحد وعام مقبول عام لدى الجميع بخصوص الفساد، إذ يرافق تعريف هذه الظاهرة مشاكل ذات طبيعة قانونية أو إدارية أو سياسية، حيث يُفرق بين أنواع الفساد منها الفساد السياسي والاقتصادي، أو بين الفساد الكبير والفساد الصغير. .الخ.

إن التعريف الأكثر شيوعاً الذي استعمله لأول مرة البنك الدولي (The world bank) يعد تعريفاً مرجعياً الذي يعتمد عليه الباحثين والكتاب في هذا المجال، الذي يعرف الفساد بأنه (استعمال الوظيفة العامة من قبل البعض لغرض تحقيق منافع خاصة، أو إساءة استعمال الوظيفة العامة من اجل المصلحة الخاصة (**الفضيل، 2004: 34-35**).

اذن الفساد يحدث عندما يقوم الموظف بقبول طلب أو ابتزاز أو رشوة لتسهيل عقد أو اجراء وتقديم الرشوة للاستفادة من السياسات العامة وتحقيق ارباح خارج اطار القوانين المحلية، كما يدخل ضمن هذا المجال تعيين الاقارب والمحسوبية وسرقة الاموال العامة بصورة مباشرة.

من جانبه باتريك دوبيل (Patrick. Dobel) ويدخل عنصر القيم وانحرافاتها في تعريفه للفساد الذي يعرفه بأنه تمثل قصور قيمي عند الافراد يجعلهم غير قادرين على تقديم الالتزامات الذاتية الشخصية بشكل يخدم المصلحة العامة (**Dobel, 1978: 955-969**).

وهناك من يرى في تعريفة للفساد بأنه يؤدي إلى تقلص من استثمارات القطاع الخاص حتى في البلدان التي تتسم بنظم اقتصادية هشة، وان احد اسباب الفساد هو كونه اكثر من مجرد ضريبة على النشاط الاقتصادي بسبب عدم وجود آلية مركزية خاصة بالجمع والتخصص، وحالة روسيا ما بعد الشيوعية تفسر هذه النقطة بشكل دقيق، حيث لكي تستثمر في شركة روسية، فعلى الاجنبي ان يقوم برشوة كل وكالة أو مؤسسة متضمنة في الاستثمار الاجنبي، ومن ضمنها مكتب الاستثمار الاجنبي الذي يرتبط بوزارة الصناعة ووزارة المالية والفرع التنفيذي للحكومة المحلية والفرع التشريعي والبنك المركزي ومكتب املاك الدولة، وهكذا النتيجة الواضحة هي ان الاجانب لا يستثمرون في روسيا **(Drury.A.Cooper & et al, 2006: 122-123).**

كما يرى آخرون أن الفساد هو ذلك الاهمال التي يمارسها أفراد من خارج الجهاز الحكومي، تعود بالفائدة على الموظف العام من خلال سماحه لهم بالتهرب من القوانين والسياسات، سواء باستحداث قوانين جديدة أو بإلغاء قوانين

قائمة تمكنهم من تحقيق مكاسب مباشرة وفورية، ويقدم العاملون في الجهاز الحكومي على أعمال تحقق لهم أو لأولادهم أو لأصدقائهم مكاسب عبر طلب أو قبول منافع لهم لقاء تقديم خدمات مباشرة وفورية؛ وذلك من خلال استحداث أو إلغاء قوانين أو سياسات تتحقق لهم المكاسب من خلالها **(العيسى، 2009: 30).**

ويرى هندريك فان دن بيرك (Hendrick van den berg) أن الفساد هو مجموعة من الانشطة المتنوعة التي يقوم بها المسؤولين الحكوميين ومن خلال وسائل قانونية لجعل مؤسسات الحكم في مصلحتهم ومن ضمنها استعمال هذه المؤسسات في الحملات الانتخابية وشجعت حتى في كثير من البلدان الضغط على النشاط الذي يجعل منها في مصلحة السياسيين وصناع السياسة أيضاً، كما ان الانشطة غير المشروعة كالرشوة والتهديد والرشاوي ما يسمى بالمدفوعات تحت الطاولة، وهي وسيلة شائعة للحصول على المنافع من لدن البيروقراطيين والسياسيين حتى تنحرف المؤسسات الحكومية لصالحهم **(Berg, 2001).**

ان التعريف الذي قدمه فيتو تانزي (Tanzi.V) في إحدى دراساته حول الفساد في العالم يعد من أدق التعاريف انسجاماً مع التحليل الاقتصادي والنظرية الاقتصادية ويتفق مع المنظمات الدولية المهتمة بهذا الموضوع، إذ عرفه بانها تعني الاستعمال السيء للقوة والنفوذ بهدف الحصول على المزايا والمنافع الشخصية الخاصة أو مزايا لذوي الصلة **(Tanzi.V, 1998: 559-594).**

ويتضح من التعريف ان العلاقات الشخصية لها دور كبير في اتخاذ قرارات اقتصادية يرتبط بمصالح عدة أطراف معنية، وان التحيز إلى جانب أحد الاطراف المرتبطة بالقرارات الاقتصادية يعد اختراقاً ومخالفة للقانون وشرطاً ضرورياً لسيادة حالة الفساد في المعاملات.

2.1: الفساد السياسي (Political Corruption)

تعرف منظمة الشفافية الدولية (International Transparency) الفساد السياسي بانه إساءة استعمال السلطة العامة (الحكومية) لأهداف غير مشروعة وعادة ما تكون سرية لتحقيق مكاسب شخصية. فكل أنواع الأنظمة السياسية معرضة للفساد السياسي التي تتنوع أشكاله إلا أن اكثرها شيوعاً هي المحسوبية والرشوة والابتزاز وممارسة النفوذ والاحتيال ومحاباة الأقارب. ورغم أن الفساد السياسي يسهل النشاطات الإجرامية من قبيل الاتجار بالمخدرات وغسيل الأموال والدعارة إلا أنه لا يقتصر على هذه النشاطات ولا يدعم أو يحمي بالضرورة الجرائم الأخرى.

إن الفساد السياسي أو ما يسمى بالفساد الكبير والمرتبط بمؤسسات الدولة والنظام السياسي، يعني وجود صفقة بين الجهات الخاصة وممثلي القطاع العام، تحول المنافع بشكل غير شرعي إلى الجهات الخاصة. إذ يحدث الفساد السياسي أو الكبير في المستويات العالية للنظام السياسي عندما يفسد السياسيون والمسؤولين الحكوميين الذين يملكون الحق في تشريع وفرض القوانين باسم الشعب، أي أنها تعني التلاعب بالقوانين ويؤثر على الحكومة والنظام السياسي وهو يؤدي إلى الانحراف في المعايير القانونية الرسمية والمكتوبة والانحطاط المؤسساتي وانتهاك القوانين العامة بشكل منظم من قبل الحكام (**Amundsen,1999: 3-4**).

ويرى آخرون أن الفساد الكبير ليس سمة منعزلة يمكن أن تضم وحدها نظاماً سياسياً معيناً من دون أن تقترن بسمات أخرى من تضييق على الحريات والحقوق السياسية والمدنية للمواطنين، وتركيز للسلطة، وتجاهل لحكم القانون، وغياب

للشفافية والمساءلة، فالدول التي تعاني من أعلى درجات عدم الاستقرار السياسي يسود فيها الفساد بمختلف اشكالها منها الفساد الكبير أو السياسي، كما هو الحال بالنسبة للعديد من بلدان الشرق الأوسط (**السيد، 2004: 287**).

ونستنتج مما سبق، بأن الفساد السياسي يختلف عن الفساد التقليدي في نطاق تأثيراته وطبيعة عمله؛ لأنه يحدث في مستويات العليا من النظام السياسي، عندما يرتكبها رجال السياسة والدولة الذين لديهم الصلاحيات وصناعة القرار وإساءة تطبيق القوانين واستعمالها وتطبيق القوانين لغرض المحافظة على نفوذهم ومراكزهم وثرواتهم. والاخطر من ذلك هو تشوية لسلطة القانون نفسها وإضعافها.

2.العلاقة التبادلية بين المؤسسات السياسية والفساد السياسي

1.2: الدراسات المرجعية في تفسير العلاقة التبادلية بين المؤسسات السياسية والنمو الاقتصادي

ان هنالك علاقة وثيقة بين نوعية المؤسسات السياسية في بلد ما مع الفساد السياسي، فكلما كان البلد يعاني من وجود مؤسسات سياسية سيئة كلما ادى ذلك زيادة وتفشي الفساد السياسي وبالعكس، كما ان درجة تفشي هذا النوع الخطير للفساد غير مرتبط بنظام سياسي أو أيديولوجية معينة، فهي متواجدة في الانظمة الشمولية الاستبدادية وحتى في الانظمة الديمقراطية أيضاً.

هناك الكثير من المحاولات لتفسير اسباب الفساد السياسي وفساد الحكم، والدراسات المتعلقة بتأثير الترتيبات المؤسسية السياسية المختلفة في النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والاستقرار السياسي، وأن الدراسات التي تناولت موضوع العلاقة بين الفساد السياسي ونماذج الحكم لم تؤلي اهتمام كافي لحلقة الوصل بين النظرية والتطبيق وذلك بتطوير سلسلة فرضيات ترتبط ما بين المؤسسات السياسية والفساد السياسي.

حاول كوبر دروري وآخرون (A. Cooper Drury,2006) دراسة العلاقة بين الفساد والديمقراطية والنمو الاقتصادي لعينة من الدول تضم أكثر من (100) دولة خلال المدة (1982 -1997) باستعمال السلاسل الزمنية وباستعمال عدة متغيرات مستقلة منها: مستوى الفساد، العمر المتوقع عند الولادة، الانفتاح الاقتصادي، النمو ألسكاني والإنفاق ألحكومي حيث توصلت النتائج إلى أن العوامل السياسية تلعب دورًا دور كبير في تحديد النمو الاقتصادي؛ إذ تبين الفساد ليس له تأثير كبير في النمو الاقتصادي في الانظمة السياسية الديمقراطية على عكس الأنظمة غير الديمقراطية، حيث أنه بالرغم من أن الفساد يحدث بالتأكيد في الانظمة الديمقراطية، إلا أن الآلية الانتخابية تمنع السياسيين من الانخراط في أعمال الفساد.

حاول الباحثان **(Moe Farida, Fredoun Z. Ahmadi-Esfahani, 2006)** دراسة تأثير الفساد على النمو الاقتصادي في لبنان خلال المدة (1985-2005)، وباستعمال عدة متغيرات اقتصادية مستقلة منها (حصة الاستثمار الحقيقي من الناتج المحلي الإجمالي، الإنفاق على التعليم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، النمو السكاني، الإنفاق الحكومي، المساعدات الخارجية) وقياس تأثير مثل هذه المتغيرات في النمو الاقتصادي المتمثل بحصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، وتبين من النتائج أن الفساد يقلل من مستوى المعيشة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي التي تعبر عن النمو الاقتصادي، وأن الفساد يمنع النمو بشكل غير مباشر من خلال تقليل إنتاجية المدخلات في

دالة إنتاج (باستعمال دالة Cobb-Douglas)، كما ان الفساد يزيد من عدم الكفاءة في الإنفاق الحكومي ويقلل من الاستثمار وإنتاجية رأس المال البشري، مما يؤدي إلى تأثير سلبي على الناتج والنمو.

في دراسة كل من أيكهيبولو وبرايماها **(I. Anne Ehighebolo & M. Oyarekua Braimah,2020)** حول أثر المؤسسات السياسية في النمو الاقتصادي التأكد من تأثير المؤسسات السياسية على أداء الاقتصادي النيجيري خلال المدة (1999– 2018)، تبين من النتائج أن النظام الديمقراطي لا يكفي لتحقيق نمو اقتصادي وتطور أكبر، بل ديمقراطية ذات قواعد قوية يمكن أن تحد من هيمنة المصالح الخاصة للسياسيين وتضمن التمثيل المناسب للإرادة السياسية للمواطنين. كما أن هناك نمو ثابت في الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة (1999–2002)، ونمو متقلب ومنخفض للمدة (2003– 2018)، إلا ان النمو الاقتصادي كان المرغوب فيه لأكبر دولة من حيث السكان في أفريقيا، ويقترح الدراسة تحديث المؤسسات السياسية الحالية والحاجة إلى إعادة توجيه الجماهير في انتخاب القيادات النزيهة وأنشاء نظام يسمح بالتمثيل المناسب للمواطنين في مجالس النيابية، أي ان تحسين النمو الاقتصادي والتنمية في نيجيريا يتطلب نقلة نوعية في مؤسساتها السياسية.

فيما ذكر امونديسن ((Amundsen, 1999) في دراسته إن مستوى الفساد واشكاله تتفاوت حسب طبيعة النظام السياسي للدولة، ولكن هنالك العلاقة السلبية بين الفساد ومستويات الديمقراطية، بمعنى ان مستوى الفساد ينقص بزيادة مستويات الديمقراطية، وان القوة أو الحكم الاكثر شرعية، يكون اقل فسادا. وان المستويات الاكثر تطرفاً من الفساد وجدت في العديد من البلدان التي تواجه عملية التحول السياسي والاقتصادي، كما في الاتحاد السوفيتي السابق وبعض بلدان امريكا اللاتينية.

دراسة **(باروت، 2004)** أكدت على عدم وجود علاقة حتمية بين نوعية النظام السياسي ودرجة تفشي الفساد السياسي، وأن الدولة الاكثر فساداً تتميز بنظامها السلطوي الاستبدادي أو التعددي الحزبي الليبرالي أو الانتقالي، والتعدد العرقي المقترن بحروب وتوترات أهلية أو المتجانس نسبياً، وانعدام الاستقرار السياسي، حتى أن الدول الديمقراطية المتطورة تعاني من مظاهر معينة ومتفاوتة للفساد كما هو الحال في ايطاليا واليونان، ولكن تبقى الدول الديمقراطية المستقرة في أوربا الغربية وشمال امريكا هي الاقل فساداً. وهذا يدل على وجود العلاقة العكسية بين الدول الديمقراطية الاكثر استقراراً والفساد السياسي فيها.

دراسة كل من جوهن كيرنك وستروم ثاكير **(J.Gerring & Strom.c. Thacker, 2004)** حول العلاقة بين المؤسسات السياسية والفساد بان الانظمة البرلمانية في العالم هم أقل فسادا من الانظمة الشمولية، حيث تناولت الدراسة سبعة آليات لتفسير النتائج بين نوعين من الانظمة السياسية ومنها الانفتاح والشفافية وكلفة المعلومات، والتنافس الحكومي، والمنافسة بين الاحزاب، قواعد القرارات، والادارة العامة ...والخ.

وتبين من دراستهم ان التحليل النسبي للفساد يقع عادة في واحدة من الاصناف الثلاثة، الأولى يركز على العوامل الاجتماعية والتاريخية كالتطور الاقتصادي وهيكلية الاقتصاد وكثافة المجتمع والجغرافيا والثروة المعدنية والضرائب ونشر المعلومات والتراث الاستعماري والتنوع الاجتماعي والمحسوبية والتفاوت الاجتماعي والدين والجنس والثقة الاجتماعية ورأس المال الاجتماعي ووجود وسائل اعلامية قوية ومستقلة. والثاني، حيث تتناول الدراسات العامة منها هيكلية الضرائب وسياسات التجارة والعائدات والانفاق والعبء القانوني، والثالث، يركز على دور العناصر الدولية

وتنظيم وإدارة القطاع العام كالتوظيف البيروقراطي ولجان مكافحة الفساد والمراقبة المستمرة وإجراءات المحاسبة والاصلاحات القضائية والتقنيات الاخرى للسيطرة على الفساد.

دراسة تابيلينى (**Guido Tabelini, 2004**) بين أن المؤسسات السياسية هي المحدد الاساسي لجودة الحكم وخصوصاً الحوافز السياسية في تخصيص الريع واستهداف المجموعات المتنفذة، إذ إن المؤسسات التي تهيء الوضع لإجراء الانتخابات المفتوحة والتنافسية وأدوات الضبط والموازنة الشفافة تميل إلى تقليل انتهاك السلطة من لدن السياسيين، وهذا بدوره يشير بأن على الديمقراطيات ان يظهر فساد أقل من قبل المسؤولين في القطاع العام بالمقارنة مع الأنظمة غير الديمقراطية.

دراسة ارنولد هيمير(**Alfred Rehren, 2004**) ركز على الدور الكبير للرأي العام في تحديد الاجراءات الفاسدة وغير الفاسدة في القطاع السياسي للبلد، حيث وجد العلاقة بين الفساد والقيم الثقافية والاجتماعية، إلا انه يؤكد بأن الفساد أقرب إلى عالم السياسة من خلال التركيز على المصلحة العامة والرأي العام. حيث تحدث الفساد في القنوات التي تربط بين المواطنين والبيروقراطية واصحاب النفوذ السياسي عبر النظم السياسية والسلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية، واعتبر ان الفساد السياسي كظاهرة موجودة في كل مكان عبر الشبكات المؤسسية وفي المستويات المختلفة من النظم السياسة المحلية.

2.2:اثر الفساد السياسي في النمو الاقتصادي ونتائجها

إن دور الفساد في إضعاف التنمية الاقتصادية وانعكاساته على المستويات السياسية والاجتماعية يؤثر سلباً على حرمان البلد من الكفاءة الاقتصادية والرفع من تكاليف المشاريع وزيادة الفقر والبطالة ومن ثمَّ زيادة حجم الاقتصاد الخفي في الاقتصاد القومي. والاخطر من ذلك يؤدي إلى سوء توزيع الموارد الاقتصادية وتوجيهها إلى الانشطة غير الانتاجية.

ويؤثر الفساد السياسي على النمو والتنمية من خلال خلق العقبات امام تحقيق النمو الاقتصادي للبلدان التي ينتشر فيها الفساد، حيث انها تدهن عجلات البيروقراطية ويزيد من كلفة المعاملات الحكومية، وأن السياسيين الفاسدين قد يختارون مشاريع استثمارية ليس على اساس اقتصادي انتاجي، وإنما على أساس الفرص الملائمة للرشاوي وخلق بيئة غامضة بسبب ضعف حقوق الملكية، كما ان الممارسات الفاسدة يلحق خسائر واضحة في الإيرادات الضريبية للدولة من خلال المراوغة والتهرب الضريبي وضعف القوانين والسماحات غير الصحيحة. ومن جانب آخر تظهر التأثير الاكبر للفساد على التنمية من خلال خفض كمية الاموال المتوفرة اللازمة لعملية التنمية، وإن المكاسب المالية المتحصلة عليه من عمليات الفساد من غير المحتمل ان يعاد استثمارها بشكل سليم؛ لأنها تستغل لأغراض الاستهلاك المظهري أو يحول إلى حسابات البنك الاجنبي (**Kevin Cherry, 2006: 3-4**).

ويشير الاقتصاديين إلى أن الفساد يعيق عملية التنمية والتقدم من خلال مجموعة من القنوات منها تخفيض الاستثمار المحلي والاجنبي والافراط في الانفاق الحكومي، وتوجيهها بعيداً عن التعليم والصحة وصيانة البنى التحتية .. والخ، وانخفاض في كفاءة اغلبية المشاريع العامة، ويعرقل التنمية الاقتصادية، وان نجاح أي حملة ضد الفساد يعتمد في النهاية على إصلاح المؤسسات المحلية في البلدان الفاسدة (**Shang-jin Wei, 2005: 4-5**).

ومن جانبه، اشار ميشيل سيليجسون في دراسته عن اربعة بلدان في امريكا اللاتينية ودراسة تأثير الفساد على الانظمة الشرعية بان الفساد يزيد من تكلفة المعاملات ويقلل من حوافز الاستثمار ومن ثم تخفض من النمو الاقتصادي، ويعد أن السبب ليس سيئاً بالنسبة للاقتصاد فقط، ولكن قد يبدوا سلبياً بأثارها على نظام الحكم السياسي، إذ الرشاوي وابرام العقود بين الطرفين يؤدي إلى حرمان الخزانة العامة للدولة من الإيرادات الضريبية اللازمة ومن ثم حرمان الافراد وعامة الناس من الخدمات العامة وحصرها بالذين دفعوا الرشاوي، وان المشاريع العامة والمقاولين يتجاهلون المعايير المعمول به، ويقدمون السلع والخدمات من دون المستوى المطلوب، وكذلك تتدهور وتنخفض الخدمات الصحية كل هذا يؤدي إلى ضعف سيادة القانون والنظام الدولة (**Mitchell A. Seligson, 2002**).

وتبين دراسات تجريبية ان الاقتصادات التي تتمتع بازدياد عائدات التصدير من الموارد الطبيعية أو بسبب زيادة تدخل الدولة، كما يرتبط الفساد بقوة مع الادارة العامة والنظام القضائي غير الفعال، حيث يتم اختراق هذه المؤسسات لتوفير وسائل الفساد مما يترتب عليها جملة من الاثار الاقتصادية للفساد كانخفاض انتاجية العمل، وانخفاض الاستثمار والنمو أقل، ويقلل من الكفاءة الاقتصادية ومن ثم يؤدي إلى انخفاض الاستثمار أو سوء تخصيص الموارد بين المشاريع الرأسمالية وتشوية الاسعار وتوزيع الدخل بشكل غير متكافئ في المجتمع **(Stephen J.H. Dearden, 2000).**

وأسهمت الدراسات التجريبية في كشف تكلفة الفساد على عملية التنمية والنمو الاقتصادي في بلدان تحت الدراسة، ويتمثل بالأثار الاكثر وضوحا في الزيادة المباشرة التي تطرأ على تكلفة المعاملات الاقتصادية وزيادة احتمال الحصول على مكاسب شخصية يتحول سريعاً ليحتل مكانة العنصر الأوحد الهام في المعاملات، مع إزاحة عناصر التكلفة والنوعية وموعد وكيفية التوريد وجميع الاعتبارات القانونية الاخرى جانباً عند الموافقة على منح العقود، مما ينتج عن ذلك اختيار موردين غير مناسبين أو مقاولين غير ملائمين؛ فضلاً عن شراء السلع غير المناسبة، كما سيتم إعطاء أولوية للتوريدات والمشروعات غير الضرورية على حساب الأولويات الوطنية مهمة من دون سبب إلا سبب تمكين متخذوا القرار الحكوميين من الحصول على رشاوي ضخمة (**جورج مودي ستاورت، 1999: 3**).

ومع وجود الآراء المعارضة للفساد بحكم آثارها السلبية على النمو والتنمية، إلا إن الفساد يؤدي في بعض الاحيان إلى أحداث الطفرة في بعض اقتصادات البلدان النامية بسبب وجود البيروقراطية، وعدم استجابة الحكومات للقرارات الاستثمارية والانشطة الاقتصادية المختلفة، إذ بين بعضهم أن الفساد يحسن الكفاءة لأنها يزيل العقبات الحكومية أمام الاستثمار وتدخلها في الاقتصاد، والفساد في هذه الحالة سوف ((يدهن العجلة)) كما يسمون التي تستعمل لتوضيح النسب العالية للنمو في بعض بلدان جنوب شرق آسيا، وقد تقود الفساد ودفع الرشاوي إلى ترويج الكفاءة لتخصيص المشاريع إلى الشركات الاكثر كفاءة حيث ان قيمة الوقت تختلف باختلاف الافراد المستثمرين، وان الافراد الذين لديهم ارتفاع في تكلفة الفرصة البديلة والوقت سيعرضون الرشاوي إلى المسؤولين الحكوميين مما يسمح للاقتصاد في الوقت المناسب بالقفز إلى مستويات النمو. كما أن الفساد يخفض النمو؛ لأنها يزود بعض الأفراد الحافز لاكتساب نوع رأس المال البشري الذي يمكن أن يستعمل في تحسين فرص الفساد وعدها بمثابة الصمغ السياسي الذي يسمح للسياسيين الحصول على الاموال بطرق غير شرعية (**Tanzi, 1998: 581-582**).

3.2: مؤشرات الفساد وأبعاد الحكم الصالح في العراق

بالرغم من أن العراق وسع اجراءاته ضد الفساد بشكل كبير خلال السنوات الماضية، فإن الفساد وسوء الادارة استمرت في المجتمع العراقي، وهذا الفساد واسع الانتشار يرجع بالأساس إلى زيادة التدخل السياسي في مؤسسات مكافحة الفساد وتسييسها، مع وجود مجتمع مدني ضعيف، وانعدام الامان، ونقص المصادر والبنود القانونية.

إن العائدات النفطية تعد المصدر الرئيس للفساد السياسي في العراق بحكم دورها الكبير في تمويل اكثر من 90% من الإيرادات الحكومية، وحسب معلومات وكالة الطاقة الامريكية ان العراق يشغل المرتبة الخامسة من بين اكبر الدول النفطية في العالم الذي ارتفع احتياطها المؤكد من 115 بليون برميل سنة 2011 إلى 141 بليون برميل، وحصلت الحكومة العراقية على حوالي 83 بليون دولار من عائدات النفطية سنة 2012 وتقدر ب 86 بليون دولار سنة 2013 (**Cordesman & Khazai ,2014: 123).**

وحسب مسح منظمة الشفافية الدولية جاء العراق في المرتبة 171 من بين الدول من حيث مدرك الفساد أي بالمرتبة الخامسة من بين أكثر الدول فساداُ في العالم بعد كل من الصومال والسودان وأفغانستان وكوريا الشمالية وليبيا. هذا الفساد يؤثر على كامل الجوانب الاقتصادية؛ فضلاً عن إدارة الحكم والنظام السياسي في العراق ويعوق التقدم في القوانين وتحقيق العدالة الاجتماعية مما تجبر الأفراد على استغلال أي فرصة للاستفادة من الحكومة أي شكلٍ كان.

يواجه العراق فساداً بيروقراطياً في أوجه قطاعه العام، بضمن ذلك توزيع الغذاء وتقديم الخدمات الاجتماعية، وان 56% من المواطنين العراقيين ذكروا بانهم دفعوا الرشاوي للشرطة، أو السلطة القضائية أو المؤسسات الحكومية الاخرى. وكتبت الشفافية الدولية في نيسان 2013 ان الفساد هو في الحد الاعلى وهناك اشارات أكثر قلقاً من تنامي اتجاهات الفساد في البلاد. كما يبدوا ان هذا النهب المنظم للمصادر الرسمية يرتبط مباشرة بالطائفية وجهود السلطة السياسية، معظم هذا الفساد يمكن ان ينسب إلى التدفق الهائل لأموال التنمية ومساعدات اعادة بناء الوطن بعد سنة 2003.

جاء في تقرير الشفافية الدولية سنة 2013 ان المشاكل استمرت بعد مدة طويلة من انسحاب القوات الامريكية بسبب الكميات الهائلة من الموارد المهددة بالضياع، خصوصاً قطاع النفط والغاز الذي يعد من أكثر القطاعات ضرراً بالنسبة لاستقرار العراق السياسي، والتي تساهم في استمرار عمليات الاختلاس وتهريب النفط والرشوة والبيروقراطية الواسعة الانتشار؛ فضلاً عن إثارة العداوات وأعمال العنف.

وتظهر التقارير السنوية لمنظمة الشفافية الدولية الوضع المأساوي للعراق من حيث مدركات الفساد وكافة المسوحات التي قامت بها المنظمة (الجدول 1)، إذ لم تتحسن مكانة العراق منذ سنة2003 وإلى الآن في تطبيق مبادئ الشفافية الدولية، مما أثرت الحالة بالشكل السلبي على النمو الاقتصادي والتنمية وفرص اعمار البنى التحتية اللازمة للنهوض بالواقع الاقتصادي، حيث تراجع ترتيب العراق دولياً من (113) سنة 2003 إلى مرتبة (166) سنة 2016 وإلى مرتبة (157) سنة 2022 ، كما انخفض مؤشر مدركات الفساد (10 الاقل فساداً، 1 الاكثر فساداً) من 2.2 إلى 1.7 إلى 2.3 درجة على التوالي.

إذ كتبت الشفافية الدولية في احدى تقاريرها السنوية أن النمو الاقتصادي يتقوض وأن جهود وقف الفساد تتراجع عندما يسيء القادة وكبار المسؤولين استعمال الاموال العامة لتحقيق مكاسب شخصية. يقوم المسؤولون الفاسدون بتهريب اموال

تم تحصيلها بطرق غير مشروعة إلى حيث الأمان في شركات خارج اراضي دولهم مع الإفلات التام من العقاب. ويجب على الدول التي حلت في قاع المؤشر ان تتبنى إجراءات جذرية لمكافحة الفساد من اجل تحقيق مصلحة شعوبها **.(Transparency international, 2014)**

الجدول (1)

العراق في الترتيب الدولي للفساد(مؤشر مدركات الفساد العالمي) للمدة (2003- 2023)

السنة	ترتيب العراق دولياً	عدد الدول المشمولة بالترتيب	الدرجة (مؤشر مدركات الفساد (الدرجة من 1 إلى 10)
2003	113	133	2.2
2004	129	145	2.1
2005	137	158	2.2
2006	160	163	1.9
2007	178	179	1.5
2008	178	180	1.3
2009	176	180	1.5
2010	175	178	1.5
2011	175	182	1.8
2012	169	176	1.8
2013	171	177	1.6
2014	174	175	1.6
2015	161	168	1.6
2016	166	176	1.7
2017	169	180	1.8
2018	168	180	1.8

2019	162	183	2.0
2020	160	180	2.1
2021	157	184	2.3
2022	157	180	2.3
2023	154	180	2.3

المصدر:

International Transparency Organization, Global corruption Report, All Annual Reports from 2003 to 2023, on Transparency website:

https://www.transparency.org/research/gcr

كما أن الأبعاد المؤسسية الستة للحكم (قياس المؤسساتية) تظهر لنا الضعف في أداء المؤسسات في العراق ومنها المؤسسات السياسية قبل وبعد التغير السياسي سنة 2003، حيث تقيس المؤسساتية تقويم ممارسة السلطة السياسية في إدارة الحكم والمجتمع بهدف النهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وتقديم ما هو أفضل من الخدمات للمجتمع وتنمية قدراته.

ونلاحظ كل الابعاد المؤسسية في (الجدول رقم 2) حسب مقاييس ابعاد الحكم للبنك الدولي وهو عمل مسح على اغلب الدول سواء المتقدمة أو النامية، وتشمل الابعاد (الصوت والمساءلة، الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة، النوعية التنظيمية، حكم القانون، مكافحة الفساد) وتقيس النتائج بين مستوى افضل أداء (2.50+) وأداء سيء (2.50-)، فعلى سبيل المثال، نلاحظ أن مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف التي يقيس حالات عدم الاستقرار كالنزاعات المسلحة والارهاب والعنف الداخلي والصراعات الداخلية والانقلابات، سجلت اسوأ درجات خلال المدة(2003 - 2010) بسبب تصاعد اعمال العنف والارهاب والصراعات الداخلية في البلد. أما بخصوص الجهود المبذولة في مكافحة الفساد، نلاحظ ان متوسط اداء هذا المؤشر خلال المدة 1996 - 2021 سجلت (-2.30) مما يرجع السبب إلى تأثيرات المرحلة الانتقالية السياسية التي وفرت فرص للفاسدين للقيام بأعمال خارجه عن القانون واستغلال ضعف الاجهزة الرقابية، فضلاً عن الاسباب الاجتماعية وتجسيد القيم العشائرية والقبلية والقرابة والمحسوبية والدور السلبي للأحزاب السياسية في تمويل مشاريعها السياسية وحملاتها الانتخابية.

الجدول (2)

مؤشرات ابعاد الحكم (المؤسسات) في العراق خلال المدة (1996 - 2022)

(2.50+ أداء جيد: 2.50- أداء سيء)

مؤشرات المؤسساتية / السنوات	الصوت والمساءلة	الاستقرار السياسي وغياب العنف	فعالية الحكومة	النوعية التنظيمية	حكم القانون	مكافحة الفساد
1996	-1.97	-1.93	-1.94	-2.03	-1.40	-1.53
1998	-1.92	-1.67	-1.86	-2.17	-1.44	-1.25
2000	-1.99	-1.83	-1.86	-2.16	-1.30	-1.47
2002	-2.03	-1.64	-1.87	-2.00	-1.44	-1.29
2003	-1.48	-2.45	-1.69	-1.42	-1.71	-1.21
2004	-1.62	-3.17	-1.65	-1.64	-1.85	-1.55
2005	-1.36	-2.71	-1.66	-1.51	-1.78	-1.46
2006	-1.29	-2.82	-1.77	-1.40	-1.82	-1.56
2007	-1.24	-2.79	-1.60	-1.32	-1.94	-1.57
2008	-1.20	-2.49	-1.24	-1.14	-1.85	-1.57
2009	-1.05	-2.20	-1.20	-1.01	-1.77	-1.38
2010	-1.05	-2.27	-1.22	-1.06	-1.61	-1.32
2011	-1.14	-1.84	-1.15	-1.09	-1.51	-1.21
2012	-1.12	-1.93	-1.11	-1.27	-1.50	-1.23
2013	-1.10	-1.99	-1.08	-1.26	-1.47	-1.25
2014	-1.14	-2.48	-1.11	-1.25	-1.33	-1.33

2015	-1.13	-2.26	-1.25	-1.24	-1.42	-1.37
2016	-1.01	-2.28	-1.26	-1.13	-1.70	-1.40
2017	-1.05	-2.33	-1.27	-1.20	-1.64	-1.37
2018	-1.00	-2.53	-1.25	-1.25	-1.79	-1.44
2019	-0.96	-2.60	-1.29	-1.29	-1.76	-1.37
2020	-1.01	-2.46	-1.28	-1.34	-1.78	-1.32
2021	-0.96	-2.40	-1.29	-1.13	-1.73	-1.25
2022	-0.95	-2.47	-1.30	-1.18	-1.75	-1.21

المصدر:

1. The World Bank, 2014, the worldwide governance indicators, Aggregate indicators of Governance,all Reoports from1996 to 2023, on website: www.govindicators.org

2. The World Bank, 2022, the worldwide governance indicators, Aggregate indicators of Governance, all Reports from 1996 to 2023, on website: www.govindicators.org

3.تقدير النموذج القياسي للدراسة

1.3: توصيف النموذج

حيث ان البيانات محل الدراسة لعينة البحث تخص العراق الأكثر اهتماماً خلال مدة الدراسة؛ إذ نحاول الوصول إلى المعلمات المراد تقديرها وإظهار مدى فعالية التغير في المتغيرات المفسرة (الاستقرار السياسي، الاستثمار الأجنبي المباشر، فعالية الحكومة، التضخم، معدلات البطالة) على التغيير في المتغير التابع المعبر عنه بحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛ إذ تعتبر مرحلة وصف وتحليل النموذج القياسي من أحد المراحل المهمة ف بناء النموذج لدراسة الظواهر الاقتصادية نظراً لصعوبة تحديد المتغيرات المستقلة والمتغير التابع التي يتضمنها النموذج القياسي.

وسيتم التعبير عن هذه المتغيرات وفق الآتي:

- (GDP per capita) أي نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وهو المتغير المعبر الذي يتم تفسيره من خلال بعض المتغيرات التفسيرية.
- الاستقرار السياسي (political stability) كإحدى المؤشرات المؤسسية الذي تعبر عن مدى توافر الاستقرار السياسي في البلد وخطر العنف والإرهاب.

- فعالية الحكومة (Government effectiveness): يعتبر مؤشر للجودة المؤسسية الذي تعبر عن جودة الخدمات العامة وصياغة السياسات وتنفيذها.
- الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي (FDI (% of GDP: ويعد من أهم القنوات المؤسسية التي تنتقل من خلالها الأثر إلى النمو الاقتصادي بحيث أن المؤسسات الجيدة توفر البيئة الاستثمارية المناسبة، بشكل عام هو محرك للنمو الاقتصادي.
- التضخم (inflation): يعبر عن ارتفاع أسعار السلع والخدمات خلال مدة زمنية معينة، عندما ترتفع الأسعار يفقد المستهلكون القوة الشرائية. حيث ان الهدف الاساسي لكل دولة هو تحقيق النمو الاقتصادي والذي يشير إلى زيادة في ثروة الدولة مع مرور الوقت والتي تقاس من خلال النمو في انتاج السلع والخدمات.
- البطالة (Unemployment) : يشير إلى الحالة التي يبحث عنها الشخص عن العمل ولكنه غير قادر على العثور عليه ويقاس البطالة على اساس معدل البطالة حيث يتم حسابه بقسمة عدد العاطلين عن العمل على عدد الاشخاص في القوى العاملة.

الجدول (3)

البيانات المتوفرة للمتغيرات الداخلة في النموذج القياسي المقدر للعراق خلال المدة (1996 -2022)

السنوات	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP per capita	الاستقرار السياسي Political Stability	فعالية الحكومة Government Effectiveness	الاستثمار الأجنبي المباشر FDI (% of GDP)	التضخم Inflation, (annual %)	البطالة Unemployment Rate (% of total Labor force)
1996	502.028676	0.3249	0.3136	-0.019111152	-16.11732575	8.866000175
1997	968.5291421	0.49	0.361	0.005552651	23.06319968	8.767999649
1998	932.3097306	0.6889	0.4096	0.035833801	14.76877356	8.758000374
1999	1617.467894	0.5625	0.4095	0.043675321	12.57776234	8.74600029
2000	2058.264401	0.7396	0.4489	-6.61646E-05	4.978962132	8.727000237
2001	1494.388802	0.5929	0.4032	-0.018398719	16.3740815	8.80700016
2002	1320.734706	0.7396	0.3969	-0.000990025	19.3166946	8.852000237
2003	854.8252808	0.0025	0.6561	4.561717175	33.6162106	8.819000244
2004	1391.963489	0.4489	0.7744	0.819047736	26.96190682	8.607999802
2005	1855.522348	0.0441	0.7056	1.03153064	36.95948092	8.706000328

8.652000427	53.23096291	0.587963056	0.5329	0.1024	2373.209448	2006
8.649999619	-10.06749258	1.093912892	0.81	0.0841	3182.841351	2007
8.484000206	12.66285283	1.409951741	1.5876	0.0001	4636.639325	2008
8.392999649	6.873615472	1.431429891	1.69	0.09	3853.82862	2009
8.251000404	2.877747253	1.00796494	1.6384	0.0529	4657.280269	2010
8.121999741	5.801455371	1.120863398	1.8225	0.4356	6045.494567	2011
7.960000038	6.089096416	1.559615273	1.9321	0.3249	6836.073995	2012
9.263999939	1.879498007	-0.99527921	2.0164	0.2601	7076.552265	2013
10.59000015	2.235974079	-4.455211245	1.9321	0.0004	6637.684375	2014
10.72500038	1.393330288	-4.541592226	1.5625	0.0576	4688.318017	2015
10.81999969	0.556521397	-3.754985923	1.5376	0.0484	4550.658638	2016
13.02000046	0.184058899	-2.687994284	1.5129	0.0289	4985.452879	2017
12.9659996	0.367441489	-2.148548348	1.5625	-0.0009	5915.850854	2018
12.86299992	-0.19896538	-1.316406167	1.4641	-0.01	5943.458455	2019
14.0880003	0.574162679	-1.706678667	1.4884	0.0016	4583.747494	2020
14.19200039	6.041864891	-1.511542417	1.4641	0.01	5048.387813	2021
15.588	4.994765964	-0.72850876	1.44	0.0009	6441.91736	2022

2.3: نتائج استقرارية السلاسل للمتغيرات الدراسة

أولاً: نتائج الاستقرارية باستعمال اختبار (ديكي ـ فولر الموسع)

تعتبر دراسة السلاسل الزمنية غير مستقرة مسالة في غاية الأهمية في تطبيق القياس الاقتصادي للنموذج المراد تقديرها، وذلك باستعمال اختبارات جذر الوحدة كونه من الاختبارات المهمة يبين عدد الجذور المساوية إلى الواحد الصحيح التي تقابل عدد الفروقات، إذ وُضح نتائج تحليل السلاسل الزمنية محل الدراسة لاختبار استقراريتها خلال مدة الدراسة من خلال إجراء اختبارات جذر الوحدة وتحديد درجة استقراريتها باستعمال اختبار (ديكى فولر - Dickey-Fuller) الموسع الذي تعد تعديل على اختبار (DF) حيث إن معظم السلاسل الزمنية لديها حدود (MA) معنوية وهند الاخذ في الاعتبار وجود الحدود المعنوية اقترح استعمال مدة كبيرة بما يكفي **(المشهداني والزيدي، 2016: 309)**. وتعد المتغيرات مستقرة

إذا كانت (Prob >0,05) وفي هذه الحالة يتم رفض فرضية العدم (H0) القائلة بعدم وجود استقرار المتغيرات، وقبول الفرضية البديلة (H1) التي تشير إلى استقرار المتغيرات في المستوى.

نلاحظ من نتائج الجدول (4) انه حسب اختبار (ديكى ـ فولر الموسع) للمتغيرات (Per capita of GDP, political stability, FDI (% of GDP)) تعطى درجة سكون متطابقة في المستوى (level) مما يشير إلى أنها متكاملة من نفس الدرجة. اما المتغيرات (Government effectiveness, Inflation, Unemployment) لا تعطي درجة سكون متطابقة في المستوى، أي انها تحتوى على جذر الوحدة وأنها تصبح متطابقة بغد أخذ الفرق الثاني لها، مما يشير إلى أنها متطابقة من الدرجة الثانية

الجدول (4)

ملخص نتائج (ديكي ـ فولر) لاستقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات الدراسة

المتغيرات	**Augmented Dickey-Fuller test statistic**	Prob (0.05)	القرار
Per capita of GDP	1.379540	0.0774	مستقرة عند المستوى
political stability	-3.916842	0.0265	مستقرة عند المستوى
Government effectiveness	-3.482249	0.0013	مستقرة عند الفرق الأول
FDI (% of GDP)	-1.955020	0.0612	مستقرة عند المستوى
Inflation	-3.603202	0.0041	مستقرة عند الفرق الأول
Unemployment	-3.612199	0.0019	مستقرة عند الفرق الأول

المصدر :من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 10).

ثانياً: تقدير نموذج الدراسة باستعمال الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

نلاحظ من خلال الجدول (5) اظهرت نتائج التقدير لنموذج (ARDL) القدرة التوضيحية للنموذج المقدر Adjusted (R-squared = 0.56) أي بمعني إن المتغيرات المستقلة في النموذج تفسر أن 56% من التغييرات في المتغير التابع للناتج المحلي الاجمالي في العراق، وان 44% من التغييرات تعود إلى المتغيرات العشوائية ui. وان القيمة الاحصائية ل Durbin-Watson stat والبالغ قيمتها (1.60) دل ذلك إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات المفسرة لذا سنرفض فرضية البديلة ونقبل بفرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

الجدول (5)

ملخص نتائج تقدير نموذج (ARDAL) لنموذج الدراسة

Dependent Variable: GDP
Method: ARDL
Date: 11/30/22 Time: 18:46
Sample (adjusted): 1998 2021
Included observations: 24 after adjustments
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (1 lag, automatic): INF DUNEM DPOL DGOV DFDI
Fixed regressors:
Number of models evaluated: 32
Selected Model: ARDL(1, 0, 0, 0, 0, 1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	0.321043	0.170809	1.879540	0.0774
INF	0.149514	0.126543	1.181535	0.2537
DUNEM	-5.872960	3.659882	-1.604686	0.1270
DPOL	27.55484	12.64629	2.178887	0.0437
DGOV	3.417850	11.45306	0.298423	0.7690
DFDI	-4.676430	1.695157	-2.758700	0.0134
DFDI(-1)	2.979121	1.992912	1.494859	0.1533

R-squared	0.677775	Mean dependent var	3.490833
Adjusted R-squared	0.564049	S.D. dependent var	15.60499
S.E. of regression	10.30345	Akaike info criterion	7.741327
Sum squared resid	1804.738	Schwarz criterion	8.084926
Log likelihood	-85.89593	Hannan-Quinn criter.	7.832484
Durbin-Watson stat	1.606273		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

اما عند تقدير العلاقة طويلة الأجل لنموذج ARDL، تشير نتائج المعروضة في الجدول (6) إلى أن المتغير التفسيري (الاستقرار السياسي POL) معنوية في الأجل الطويل وذات تأثير طردي ومعنوي عن مستوى 5%. حيث إن زيادة مؤشر الاستقرار السياسي يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي في العراق في الأجل الطويل والمعبر عنه بالناتج المحلي الاجمالي للفرد. وعليه فأن المؤسسات السياسية الجيدة تؤدي إلى زيادة الاستقرار والنمو الاقتصادي. كما أن معلمة المتغير (الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة مئوية من الـ GDP) معنوية في الأجل الطويل وذات تأثير عكسي معنوي عند مستوى (5%).في حين أن كل من المتغيرات (Inflation، Unemployment، Government effectiveness) كانت غير معنوية في الأجل الطويل عند مستوى المعنوية (5%).

الجدول (6)

نتائج العلاقة طويلة الأجل لنموذج ARDL

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(GDP)
Selected Model: ARDL(1, 0, 0, 0, 0, 1)
Case 1: No Constant and No Trend
Date: 11/30/22 Time: 18:47
Sample: 1996 2021
Included observations: 24

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)*	-0.678957	0.170809	-3.974942	0.0010
INF**	0.149514	0.126543	1.181535	0.2537
DUNEM**	-5.872960	3.659882	-1.604686	0.1270
DPOL**	27.55484	12.64629	2.178887	0.0437
DGOV**	3.417850	11.45306	0.298423	0.7690
DFDI(-1)	-1.697308	2.500272	-0.678849	0.5064
D(DFDI)	-4.676430	1.695157	-2.758700	0.0134

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation
Case 1: No Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF	0.220212	0.181864	1.210863	0.2425
DUNEM	-8.649973	6.282171	-1.376908	0.1864
DPOL	40.58406	20.69999	1.960583	0.0665
DGOV	5.033970	16.73037	0.300888	0.7671
DFDI	-2.499876	3.498770	-0.714501	0.4846

EC = GDP - (0.2202*INF -8.6500*DUNEM + 40.5841*DPOL + 5.0340*DGOV -2.4999*DFDI)

ثالثاً: **اختبار الحدود (Bounds Test)**

من خلال اختبار الحدود (Bounds Test) للنموذج المقدر النمو الاقتصادي في العراق والمعبر عنه بالناتج المحلي الاجمالي للفرد لبيان وجود علاقة تكامل مشترك، بمعنى وجود علاقة توازن طويل الأجل هذه ما يوضحه الجدول (7). حيث تبين نتائج اختبار الحدود بأن قيمة (F-statistic) المحتسبة هي (5.657753) وهي أكبر من القيمة الجدولية العظمى (1.81)، عند مستوى معنوي 10% وعليه، يوجد علاقة توازن طويلة الأجل لذا نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة والتي تنص على وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة.

الجدول (7)

اختبار الحدود (Bounds Test)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	5.657753	10%	1.81	2.93
k	5	5%	2.14	3.34
		2.5%	2.44	3.71
		1%	2.82	4.21

3.3: الاختبارات التشخيصية للنموذج المقدر

أولاً: اختبار Jaue-Bera للتوزيع الطبيعي

يستعمل هذا الاختبار لتحديد ما إذا كان التوزيع الاحصائي لنتائج الدراسة طبيعياً، حيث كلما اقتربت قيمتها من الواحد الصحيح سيكون دليلاً على وجود أدلة كافية ضد الفرضية الأساسية للدراسة، وهنا يتضح من خلال الشكل (1) الاختبار أن القيمة الاحتمالية والبالغة (0.791433)، وهي أكبر من 5%، وعليه فان الشكل البياني أدناه يتخذ شكل الجرس، ولهذا نقبل بفرضية العدم التي تنص على أن بيانات معدل الناتج المحلي الإجمالي للفرد تتبع التوزيع الطبيعي.

الشكل (1) : اختبار التوزيع الطبيعي Jarque-Bera للنموذج المقدر

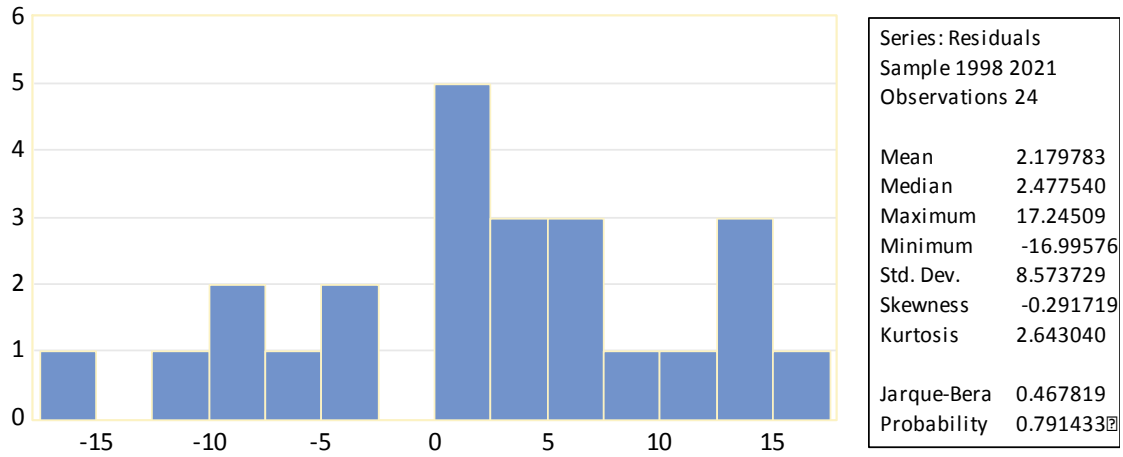

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 12

ثانياً: اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي بين البواقي

نلاحظ من خلال الجدول (8) بأن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي؛ لأن المؤشرات الاحصائية كانت غير معنوية، حيث بلغت قيمة (F-statistic= 0.223142) والقيمة الاحتمالية بلغت (Prob.F= 0.8026) ، وهي أكبر من 5% ولهذا فهي غير معنوية عند هذا المستوى.

الجدول(8) نتائج اختبار LM Test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.223142	Prob. F(2,15)	0.8026
Obs*R-squared	0.693423	Prob. Chi-Square(2)	0.7070

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 11/30/22 Time: 18:48
Sample: 1998 2021
Included observations: 24
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	-0.099098	0.256723	-0.386012	0.7049
INF	0.002255	0.133275	0.016923	0.9867
DUNEM	-0.599306	4.295876	-0.139507	0.8909
DPOL	-1.914110	13.78816	-0.138823	0.8914
DGOV	0.559483	12.96501	0.043153	0.9661
DFDI	0.198000	1.858382	0.106544	0.9166
DFDI(-1)	-0.546059	2.292914	-0.238150	0.8150
RESID(-1)	0.248657	0.406461	0.611761	0.5499
RESID(-2)	-0.058403	0.321658	-0.181569	0.8584

R-squared	-0.036607	Mean dependent var	2.179783
Adjusted R-squared	-0.589464	S.D. dependent var	8.573729
S.E. of regression	10.80924	Akaike info criterion	7.878676
Sum squared resid	1752.594	Schwarz criterion	8.320446
Log likelihood	-85.54411	Hannan-Quinn criter.	7.995877
Durbin-Watson stat	1.812810		

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 12

ثالثاً: اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعلمات النموذج

لغرض اختبار الاستقرارية الهيكلية للنموذج المقدر يمكن استعمال اختبار (CUSUM, CUSUM Squares) المجموع التراكمي للبواقي ومجموع التراكمي لمربعات البواقي؛ إذ يتضح من خلال الشكل (2) ان المجموع التراكمي لبواقي ضمن حدود القيم الحرجة عن مستوى معنوي 5% ، مما يدل على استقرارية المعلمات المقدرة للنموذج، وأن المجموع التراكمي لمربعات البواقي داخل حدود القيم الحرجة عن مستوى معنوي 5%، مما يشير على استقرارية المعلمات المقدرة للأنموذج.

الشكل (2): الاستقرارية الهيكلية للنموذج المقدر باستعمال (CUSUM)

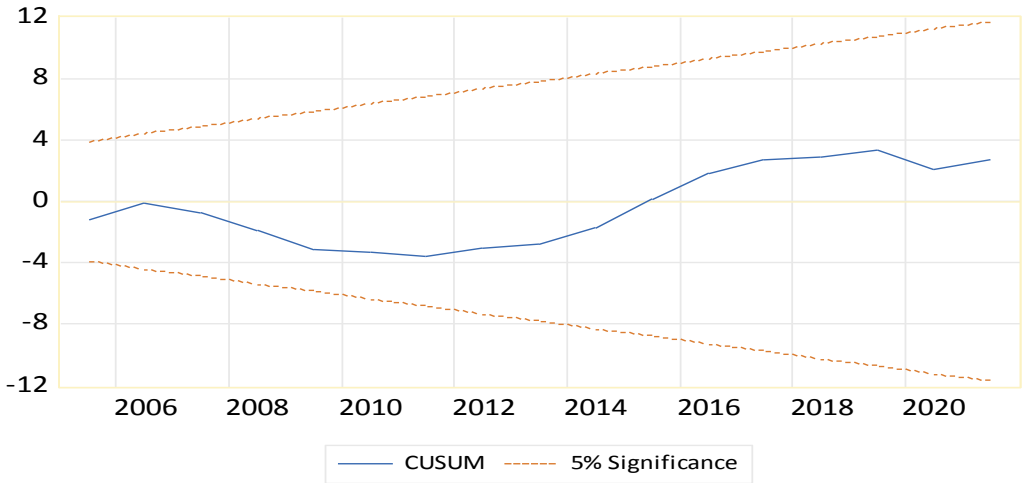

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 12

كما يتضح من خلال الشكل (3) ان المجموع التراكمي لمربعات البواقي داخل حدود القيم الحرجة عن مستوى معنوي 5% مما يشير على استقرارية المعلمات المقدرة للأنموذج.

الشكل (3): الاستقرارية الهيكلية للنموذج المقدر باستعمال (CUSUM Squares)

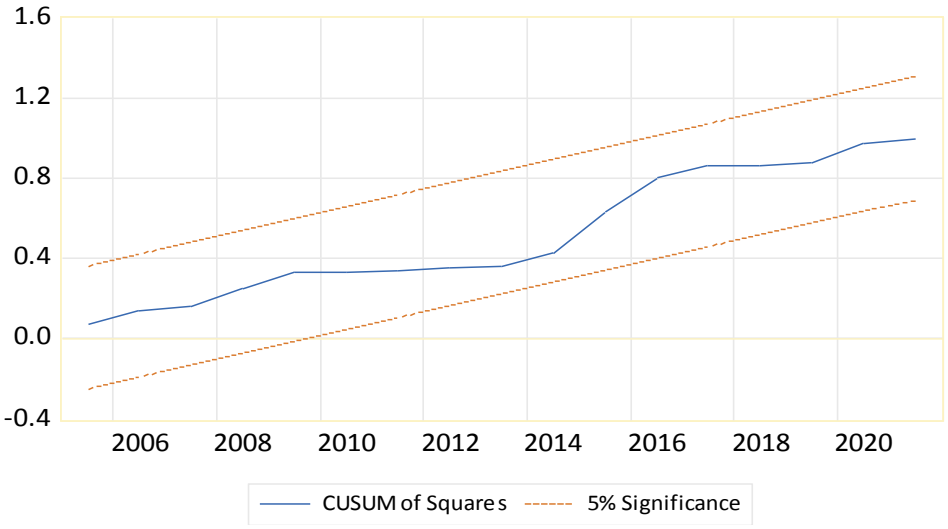

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 12

4.الاستنتاجات والمقترحات

1.4: الاستنتاجات

1- توجد علاقة وثيقة بين نوعية المؤسسات السياسية والفساد السياسي، حيث كلما كان بلد ما يعاني من وجود مؤسسات سياسية سيئة، كلما ادت إلى زيادة وتفشي الفساد السياسي وبالعكس، كما أن درجة تفشي هذا النوع الخطير للفساد غير

مرتبط بنظام سياسي أو أيديولوجية معينة، وان درجة انتشارها تتباين حسب مستوى ترسيخ الديمقراطية وحكم المؤسسات واحترام حقوق الملكية وحكم القانون وتطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة.

2- إن الفساد السياسي يؤدي إلى تقليص الفرص أمام استثمارات القطاع الخاص في البلدان التي تتسم بنظم اقتصادية هشة، ووجود أكثر من نوع من الضرائب والإتاوات على الانشطة الاقتصادية الخاصة بسبب غياب آلية خاصة بالجمع والتخصص.

3- يؤثر الفساد السياسي على عملية التنمية الاقتصادية من خلال خلق عقبات امام تحقيق النمو ويزيد بالتالي من كلفة المعاملات الحكومية، فضلاً عن أن السياسيين الفاسدين قد يختارون مشاريع استثمارية ليس على اساس الانتاجي، وإنما على أساس الفرص الملائمة للرشاوي وخلق بيئة غامضة تكون حقوق الملكية فيها غائبة، كما تزداد في ظل وجود هذا الوضع حالات التهرب الضريبي وزيادة السماحات الاجتماعية غير الصحيحة.

4- تبين من الدراسات التجريبية أن الفساد السياسي يزداد في الاقتصادات التي تتمتع بامتلاكها الموارد الطبيعية أو بسبب زيادة تدخل الدولة، كما يرتبط الفساد بقوة مع الادارة العامة والنظام القضائي غير الفعال؛ إذ اخترقت هذه المؤسسات لتوفير وسائل الفساد التي تنجم عنها الآثار السلبية على الكفاءة الاقتصادية وانخفاض الاستثمار وسوء تخصيص الموارد بين المشاريع الاستثمارية وسوء توزيع الدخل في المجتمع.

5- تظهر التقارير السنوية لمنظمة الشفافية الدولية الوضع المأساوي للعراق من حيث مدركات الفساد وكافة المسوحات التي قام بها المنظمة، إذ لم تتحسن مكانة العراق منذ سنة 2003 وإلى الآن في تطبيق مبادئ الشفافية الدولية، مما أثرت الحالة بالشكل السلبي على النمو الاقتصادي والتنمية وفرص اعمار البنى التحتية اللازمة للنهوض بالواقع الاقتصادي ،حيث تراجع ترتيب العراق دولياً من (113) سنة 2003 إلى مرتبة (168) سنة 2018 ومن ثم إلى مرتبة(154) سنة 2022 (الدول الاكثر فساداً)، كما انخفض مؤشر مدركات الفساد (10 الاقل فساداً، 1 الاكثر فساداً) من 2.2 إلى 1.8 وإلى 2.3 درجة على التوالي.

6.حسب اختبار السلاسل الزمنية للنموذج، وبالاعتماد اختبار (ديكى ـ فولر الموسع) فإن بعض المتغيرات تعطي درجة سكون متطابقة في المستوى (Level) مما يشير تكاملية هذه المتغيرات من الدرجة نفسها، منها المتغيرات (Per capita of GDP, political stability, FDI (% of GDP).على عكس المتغيرات الأخرى مثل(Government effectiveness, Inflation, Unemployment) التي لا تعطي درجة سكون متطابقة في المستوى، أي أنها تحتوى على جذر الوحدة، وأنها تصبح متطابقة بغد أخذ الفرق الثاني لها، مما يشير إلى أنها متطابقة من الدرجة الثانية.

7. اظهرت نتائج التقدير لنموذج (ARDL) القدرة التوضيحية للمتغيرات المفسرة للنموذج المقدر حيث تفسر 56% من التغييرات في المتغير التابع للناتج المحلي الاجمالي ، وان 44% من التغييرات تعود إلى المتغيرات العشوائية ui. كما ان القيمة الاحصائية لـ Durbin-Watson والبالغ قيمتها (1.60) يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات. وعند تقدير العلاقة طويلة الأجل لنموذج ARDL، فان النتائج تشير إلى أن كل من المتيغرين (الاستقرار السياسي POL) و(الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة مئوية من الـ GDP) معنوية في الأجل الطويل وذات تأثير طردي ومعنوي عن مستوى 5%. مما يشير إلى أن وجود المؤسسات السياسية الجيدة تؤدي إلى زيادة الاستقرار والنمو الاقتصادي وزيادة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى داخل البلد.

8. أظهرت نتائج الاختبار للنموذج المقدر وجود علاقة تكامل مشترك، أي وجود علاقة توازن طويل الأجل، كما أن التوزيع الاحصائي لنتائج الدراسة تتبع توزيعاً طبيعياً، إذ بلغت القيمة الاحتمالية (0.791433) وهي أكبر من 5%، أضافة إلى ذلك، فإن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي. كما أن المجموع التراكمي لبواقي ضمن حدود القيم الحرجة عن مستوى معنوي 5% مما يدل على استقرارية المعلمات المقدرة للنموذج، وأن المجموع التراكمي لمربعات البواقي داخل حدود القيم الحرجة عن مستوى معنوي 5% ، مما يشير على استقرارية المعلمات المقدرة للأنموذج.

2.4: المقترحات:

1- إن نجاح أي حملة ضد الفساد يعتمد في النهاية على إصلاح المؤسسات المحلية في البلدان النامية من خلال تفعيل النظام القضائي، قبل أي شيء وسن الأنظمة والتشريعات واتباع مبدأ الشفافية وتحسين مستوى أداء الابعاد المؤسسية الاخرى.

2- سن تشريعات أو قانون خاص يمنع الشركات والجهات الخاصة بتمويل الحملات الانتخابية للأحزاب السياسية خلال حملة الدعاية الانتخابية، أو فرض عليهم سقفاً قانونياَ محدداً كحد أقصى للأنفاق على الحملات الانتخابية، ومحاسبتهم في حالة تجاوزهم عن السقف القانوني للتمويل.

3- تفعيل دور السلطة القضائية وحماية استقلالها وتفعيل مؤسسات الرقابة المختلفة كمفوضية النزاهة وديوان الرقابة المالية ومنظمات المجتمع المدني التي تعمل في مجال مكافحة الفساد، فصلاً عن تفعيل دور المؤسسات الإعلامية في هذا المجال.

4- تقويم أداء المؤسسات العامة من خلال تطبيق مبدأ محاسبة تكاليف الفساد المالي والاقتصادي لكي يتسنى معرفة حجم الهدر والضياع في الاموال العامة نتيجة الفساد.

5- ضرورة سن قانون تنظيم الاحزاب السياسية في العراق؛ لأن بعض هذه الاحزاب لديها ميلشيات وقوات عسكرية تعمل بأمره قادتها السياسيين خارج إطار القانون، ويستغلون المناصب في المؤسسات العامة للحصول على المكاسب الخاصة والفردية.

5. قائمة المصادر

1.5: المصادر باللغة العربية:

1. جورج مودي ستاورت ،(1999)، تكلفة الفساد، من منشورات مركز المشروعات الدولية الخاصة (سايب) من خلال الموقع:
2. 5- محمود عبد الفضيل، 2004، **مفهوم الفساد ومعاييره**، مجلة المستقبل العربي، العدد 309، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت، لبنان.
3. .المشهداني، نزيه عباس والزيدي، كوثر خضر (2015)، مقارنة طرائق اختبارات جذر الوحدة مع طريقة مقترحة لاستقرارية السلسلة الزمنية باستعمال المحاكاة، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد (18)، ص 303 - 333).

4. مصطفى كامل السيد (2004)، **العوامل والاثار السياسية للفساد**، ضمن كتاب الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، ندوة علمية ، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت ـ لبنان.

www.cipe-egypt.org

المنظمة العالمية للبرلمانين ضد الفساد (2013)، **ملاحقة الفساد الكبير كجريمة دولية**، ورقة المناقشة، في الانترنيت على الرابط: www.gopacnetwork.org

2.5: المصادر باللغة الاجنبية:

1. Inga Amundsen (1999), Political Corruption: An Introduction to the Issues, Chr. Michelson Institute *Development Studies and Human Rights*, working paper, No.7.

2. Berg, Hendrik Van den, 2001, Economic growth and development, McGraw-Hill, international edition, printed in Singapore.

3. *Stephen J. H. Dearden*, 2000, Corruption and Economic Development, DSA European Development Policy Study Group, Discussion Paper, No. 18.

4. Anthony H. Cordesman & Sam Khazai, 2104, Iraq in Crisis, *Center for strategic & international studies* (csis).

5. Inge Amundsen, 1999, Political Corruption: An Introduction to the Issues, Chr. Michelsen Institute *Development Studies and Human Rights.*

6. Vito TanziI, 1998, Corruption Around the World Causes, Consequences, Scope, and Cures, International Monetary Fund, IMF Staff Papers , Vol. 45, No. 4 (December 1998)

7. Guido Tabellini, 2004, the Role of the State in Economic Development, Bocconi University, CESIFO Working Paper, No.1256.

8. A. Cooper drury, Jonathan Krieckhaus, and Michael Lusztig, Corruption, Democracy and Economic Growth, International Political Science Review, Vol.27, No.2 (April, 2006), PP. 121-136.

9. Anthony Clunies –Ross, David Forsyth, And Mozammel Hug, 2009, Development Economics, First Edition, McGraw-Hill Higher Education.

10. Mitchell A.Seligson, The Impact of Corruption on regime Legitimacy: A Comparative Study of Four Latin American Countries, The Journal of Politics, Vol.64, No.2 (May, 2002), PP.408-433.

11. Kevin Cherry, Corruption and development Strategy: Beyond Structural Adjustment, Undercurrent Magazine, Vol. III, No.1, 2006.

12. Alfredo Rehren, 2004, Globalization and Corruption, institute de Ciencia Politica de lo, on Website:

www.puc.cl/icp/ web CP/studio-sasiaticos/Papers/globalization_ corruption_ rehren_ 2004.pdf

13. Shang-Jin wei, 2005, Corruption in Economic development, Beneficial Grease, Minor Annoyance, or Major Obstacle, Harvard University & National Bureau of Economic Research.

14. J.Patrick Dobel, 1978, the Corruption of a State, the American Political Science Review, Vol. 72,

15. Batabyal, Amitrajeet A., Nijkamp, Peter, 2004, Favoritism in the Public Provision of Goods in Developing Countries, Tinbergen institute discussion Paper, No. TI, 013/ 3 ,

16. Gerring, John, Thacker, Strom.C, 2004, Political Institutions and Corruption: The Role of Unitarism and Parliamentary, British journal of political Science, Vol. 34, Issue. 2, PP 295-330.

17.A. Cooper Drury & et al, Corruption, Democracy, and Economic Growth, International Political Science Review, Vol. 27, No. 2 (Apr., 2006), pp. 121-136.

18. Moe Farida, Fredoun Z. Ahmadi-Esfahani (2006), Corruption and economic growth in Lebanon, Australian Agricultural and Resource Economics Society 52nd Annual Conference, on Link:

https://core.ac.uk/download/pdf/6239186.pdf

19. Anne Ehighebolo and M. Oyarekua Braimah , The Role of Political Institutions in Economic Growth and Development of Nigeria, Journal of Economics and Sustainable Development, Vol.11, No.4, 2020, PP 151-156.

3. 5: التقارير الدولية

1. The World Bank, 2014, the worldwide governance indicators, Aggregate indicators of Governance 1996-2023, on website: www.govindicators.org.

2. International Transparency Organization, Global corruption Report, All Annual Reports from 2003 to 2023, on Transparency website:

https://www.transparency.org/research/gcr